الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
14 November 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالنيابة: السيد ساها

المحتويات

الإعراب عن التعاطف فيما يتعلق بالزلزال الأخير الذي وقع في جنوب آسيا والعاصفة المدارية التي اجتاحت أمريكا الوسطى

تنظيم العمل

البند ١٢١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

(ب) صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-54155 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن التعاطف فيما يتعلق بالزلزال الأخير الذي وقع في جنوب آسيا والعاصفة المدارية التي اجتاحت أمريكا الوسطى

١ - **الرئيس:** أعرب باسم جميع أعضاء اللجنة عن التعاطف مع حكومات تلك الدول التي تضررت من الزلزال الأخير الذي وقع في جنوب آسيا والعاصفة المدارية التي اجتاحت أمريكا الوسطى.

تنظيم العمل (A/60/250 و Corr.1؛ و A/C.5/60/1؛ و A/C.5/60/L.1)

٢ - **الرئيس:** دعا الأعضاء إلى النظر في برنامج عمل اللجنة المقترح للجزء الرئيسي من الدورة، حسبما ورد في الورقة غير الرسمية التي عممت على الوفود. وقد أُعد برنامج العمل المقترح استنادا إلى قائمة بنود جدول الأعمال التي أحالتها الجمعية العامة إلى اللجنة والواردة في الوثيقة A/C.5/60/1. ويرد وصف حالة إعداد وثائق تلك البنود ذات الصلة في الوثيقة A/C.5/60/L.1. وستصدر قائمة الوثائق المنقحة قريبا تحت الرمز A/C.5/60/L.1/Rev.1.

٣ - وأفاد بأنه يود أن يلقي الضوء على بعض من التوصيات التي قدمها المكتب في الوثيقة A/60/250 التي اعتمدتها الجمعية في جلستها السابعة عشرة المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وينبغي أن تكمل اللجنة الخامسة، من جملة أمور، عملها الخاص بالجزء الرئيسي من الدورة بحلول يوم الجمعة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. كما ينبغي أن تبدأ اجتماعات اللجان الرئيسية، بما فيها الاجتماعات غير الرسمية، دون تأخير الساعة ١٠/٠٠ وترفع الساعة ١٨/٠٠. وخلال الأسبوع الأخير من رمضان، ينبغي أن تكون ساعات اجتماعات اللجان الرئيسية من الساعة ٩/٣٠ إلى الساعة ١٢/٣٠ ومن الساعة ١٤/٣٠ إلى الساعة ١٧/٣٠ على أقصى تقدير. وأشار، في ذلك الصدد، إلى أن المكتب قد أوصى بأن تنتهي اجتماعات اللجنة الخامسة المعقودة أثناء تلك الفترة الساعة ١٦/٣٠. وقررت الجمعية العامة أيضا، وفقا لممارساتها المتبعة في الماضي، التجاوز عن شرط حضور ربع أعضاء أي لجنة رئيسية على الأقل لإعلان افتتاح الجلسة والسماح بسير المناقشة. وينبغي بذل جهود لتقليل عدد القرارات المعتمدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على اللجان الرئيسية الاكتفاء بالإحاطة علما بتقارير الأمين العام أو الأجهزة الفرعية التي لا تستدعي من الجمعية اتخاذ قرارات بشأنها. وفيما يتعلق بالوثائق، طلبت الجمعية إلى الدول الأعضاء أن تحد من عدد التقارير الجديدة التي تطلبها وأن تختار بدلا منها تقارير متكاملة.

٤ - وانتقل إلى المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية، ووجه الانتباه إلى المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة المتصل ببيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية. وأشار إلى أن الجمعية قد حثت، في الفقرتين ١٢ و ١٣ من مقررها ٤٠١/٣٤، كل لجنة رئيسية على إتاحة وقت كاف للأمانة العامة لإعداد تقديرات النفقات الناشئة عن مشاريع القرارات وللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة للنظر في هذه التقديرات. وكانت الجمعية قد قررت تحديد موعد نهائي ملزم (لا يتجاوز ١ كانون الأول/ديسمبر) لتقديم جميع مشاريع القرارات التي تترتب عليها التزامات مالية إلى اللجنة الخامسة. ويتعين على اللجنة الخامسة أن تنظر، على سبيل الممارسة العامة، في قبول توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بالآثار المالية لمشاريع القرارات حتى حد ٢٥ ٠٠٠ دولار بالنسبة لأي بند منفرد، دون مناقشة. وينبغي السماح بفترة مدتها ٤٨ ساعة على الأقل بين تقديم مقترح ينطوي على نفقات مالية والتصويت عليه، من أجل تمكين الأمين العام من إعداد وتقديم بيان الآثار الإدارية

والمالية المترتبة على المقترح. وأخيرا، أشار إلى أحكام البند ٥-٩ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم وبقرار الجمعية العامة ٢٤٨/٤٥ باء، المتعلق بدور اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية وصلاحياتهما.

٥ - **السيدة غالفيز** (المملكة المتحدة): قالت، متحدثة باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين إليه (بلغاريا ورومانيا)، والبلدين المرشحين لعضويته (تركيا وكرواتيا) وبلدان عملية الاستقرار والانتساب (ألبانيا، والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود) بالإضافة إلى أوكرانيا وأيسلندا وجمهورية مولدوفا والنرويج إن برنامج عمل اللجنة ينبغي أن يعكس أولوياتها. فنتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ تمثل خطة طموحة للتغيير، بما في ذلك في كثير من المجالات ذات الصلة بعمل اللجنة. والآن حان وقت المتابعة. وينظر الاتحاد الأوروبي، في هذا الإطار إلى التنفيذ السريع والفعال للمقررات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة بوصفه أولوية هامة. وتشمل الأولويات الأخرى الموافقة على الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وميزانيات حفظ السلام الأربع المدرجة في جدول الأعمال. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن أسفه لعدم وجود الوثائق الحسنة التوقيت والمكتملة بجميع اللغات الرسمية الست. ومع ذلك، يثق الاتحاد الأوروبي في أن اللجنة ستأخذ الوقت الذي تحتاجه للنظر في هذه الميزانيات. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على اللجنة أن تعتمد قرارا مفيدا بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٦ - وأشارت بأسف إلى أن اللجنة، في السنوات الأخيرة، ظلت تلجأ باطراد إلى العمل بالليل وفي عطلات نهاية الأسبوع عندما يقترب موعد نهاية الدورة، مما يؤدي إلى مناقشات مطولة بين مندوبي الوفود المتعبين تحقق نتائج مثيرة للتساؤلات. ولا يرى الاتحاد الأوروبي أي جدوى من هذا الشكل من عملية اتخاذ القرار، لا سيما في ذات اللجنة المكلفة بتعزيز ممارسات الإدارة الفعالة. وبدلا عن ذلك، ينبغي أن تستفيد اللجنة استفادة قصوى من وقتها بالبدء في الاجتماع في الوقت المحدد، والحرص على تقديم الوفود لبيانات موجزة وتقديم المقترحات إلى المنسقين في الوقت المناسب. والأهم من ذلك، ينبغي أن تركز على مهمتها الرئيسية المتعلقة بوضع السياسات وتجنب المناقشات غير اللازمة للتفاصيل. والاتحاد الأوروبي غير مقتنع بأن الموعد النهائي في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ يمثل تأريخا واقعيا لإنهاء عمل اللجنة. واقترحت أن ترمي اللجنة إلى إكمال عملها بحلول ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٧ - **السيدة تايلور روبرتس** (جامايكا): تحدثت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأعربت عن الأسف إزاء تأخر إصدار الوثائق، وهي مشكلة متكررة تؤثر سلبا على فعالية عمل اللجنة. والمجموعة قلقة بشكل خاص إزاء قدرة اللجنة على التعامل، على وجه السرعة، مع البنود المحددة التوقيت، بما في ذلك البنود المتعلقة بالميزانية، وكذلك البنود المؤجلة من الدورة السابقة. وينبغي أن تبذل اللجنة ما في وسعها لإكمال النظر في أكبر عدد ممكن من البنود وعليه تجنب إرجاء عدد هائل من البنود إلى الدورة المستأنفة. ويمكن أن يؤدي المنسقون دورا في هذا الصدد. وتود المجموعة أن تقترح، بعد استعراض البنود المحالة إلى اللجنة وحالة إعداد الوثائق، أن تُقر اللجنة برنامج عمل الأسبوع الأول فقط من الدورة. وينبغي أن يتناول رئيس اللجنة مع الأمانة العامة مسألة تأخر إصدار الوثائق، وإذا دعت الضرورة، أن يطلب إلى الإدارات المسؤولة أن تتحمل مسؤولية تصرفاتها.

٨ - **السيد توريس ليبوري** (الأرجنتين): قال متحدثا باسم مجموعة ريو، إن المجموعة تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وأعرب عن أمله في أن تستعرض اللجنة الاستشارية بشكل كاف المقترحات

التي قدمها مؤخرا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن إدارة المنظمة وأن تنظر فيها في النهاية اللجنة الخامسة.

٩ - ويشكل جدول الأنصبة المقررة عبئا ماليا هائلا على الدول الأعضاء في المجموعة ولذلك يعتبر مسألة ذات أولوية قصوى بالنسبة لها. وينبغي أن توافق لجنة الاشتراكات على منهجية توفر الاستجابة المناسبة لمشكلة الزيادات المفاجئة وغير المتناسبة في الأنصبة.

١٠ - وأضاف قائلا فيما يتعلق بموضوع تمويل عمليات حفظ السلام، إنه ينبغي تزويد بعثات حفظ السلام بالموارد اللازمة لتمكينها من تنفيذ ولاياتها حسبما حددها مجلس الأمن. ومع ذلك، ينبغي، في الوقت نفسه، تبرير الميزانيات ذات الصلة بالكامل وتعزيز الفعالية. وتعرب المجموعة عن قلقها من أن الوثائق ذات الصلة تصدر متأخرة، في بعض الحالات، وبالتالي تقلل الوقت المتاح لمناقشة المقترحات التي تنطوي على موارد مالية ضخمة.

١١ - وتهتم المجموعة اهتماما خاصا بالبحث عن حل طويل الأمد لمشاكل هايتي وستولي اهتماما خاصا لتمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وستنظر أيضا بعناية في مقترحات الأمين العام المتعلقة بميزانية المنظمة العادية وكذلك في توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، من أجل ضمان توفر الموارد الكافية لدى المنظمة لتنفيذ أنشطتها.

١٢ - ومضى قائلا فيما يتعلق بإقامة العدل، إن المجموعة تؤكد مجددا الحاجة إلى ضمان استقلال المحكمة الإدارية للأمم المتحدة وتعزيز الآليات لكفالة الشفافية والمساءلة والضمانات القضائية لموظفي المنظمة.

١٣ - وفيما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، أشارت المجموعة إلى أن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية قد طلب إجراء دراسة عن جميع الخيارات المتاحة لتحسين مرافق المقر ولبدائل التمويل. وقال إنه يأمل في أن تؤدي الدراسة إلى ظهور أفكار جديدة وأن يتاح التقرير للتعليق عليه بالتفصيل خلال الأسبوع الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر.

١٤ - وواصل قائلا إن الحاجة إلى تعزيز الرقابة الداخلية والمساءلة من خلال مكتب خدمات الرقابة الداخلية من الشواغل الخاصة التي تشغل المجموعة وإنها تتطلع إلى تلقي مقترحات مفصلة بشأن ذلك الموضوع لتنظر فيها الجمعية العامة.

١٥ - وقال إن المجموعة ستبذل كل جهد للدفاع عن استقلال لجنة الخدمة المدنية الدولية بوصفها الوسيلة الوحيدة الموثوق بها لضمان تحسن شروط خدمة موظفي الأمم المتحدة. وفي مجال تخطيط البرامج، ستسعى للعمل بفعالية استنادا إلى التقرير الذي اعتمدته لجنة البرنامج والتنسيق وأقره لاحقا المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٦ - وأبدى أسفه للتأخر في إصدار الوثائق اللازمة لمداولات اللجنة الذي أثر سلبا على نحو خاص في الوفود الصغيرة.

١٧ - **السيد دبابش** (الجزائر): قال إنه يتعين على الجمعية العامة ليس فقط أن تعتمد ميزانية برنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فحسب خلال الدورة الحالية، بل عليها أن تنظر أيضا في اتخاذ تدابير لتنفيذ نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. وبالنظر إلى عبء العمل الثقيل الذي تضطلع به الجمعية، فإن تأخر تقديم الوثائق أمر مؤسف للغاية. وبالفعل ليس من المؤكد ما إذا كانت اللجنة ستتمكن من إكمال عملها بحلول الموعد النهائي في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وأضاف أن من أغراض إصلاح الأمم المتحدة ضمان تنفيذ جميع مقررات الجمعية العامة. وفي هذا الصدد،

يجب أن تعمل الأمانة العامة على الالتزام بالقواعد المتعلقة بإصدار الوثائق.

١٨ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من ترحيب وفده بالجهود المبذولة لترشيد الميزانية البرنامجية، إلا أنه لاحظ مع الأسف، أن إجراءات التنمية لم تولَ أولوية قصوى. وبالطبع، تعتمد مقدرة الأمانة العامة على تنفيذ الميزانية على ما إذا كانت الدول الأعضاء ستدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط. ويأمل تسوية الوضع فيما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر في أقرب وقت ممكن إذ أن أي مزيد من التأخير في تنفيذ الخطة سيؤدي إلى نفقات إضافية ضخمة وسيعرض صحة الموظفين ومندوبي الوفود على السواء إلى الخطر. وقد أيَّد بلده نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥، بالرغم من بعض أوجه الضعف فيها. ومع ذلك، فإن انعدام التنمية الاقتصادية سيحد من قدرتها على الوفاء بالالتزامات الواردة فيها. وفي هذا الصدد، يتطلع وفده باهتمام لمقترح الأمين العام المتعلق بالتنفيذ.

١٩ - **السيد دياب** (الجمهورية العربية السورية): قال إن اللجنة ينبغي أن تعتمد برنامج عمل متوازن يولي الاهتمام الواجب للبنود المتعلقة بالميزانية. وأضاف بأنه يثق في أن يتم تمثيل لجنة البرنامج والتنسيق عند عرض الميزانية البرنامجية المقترحة، تمشيا مع الممارسة المتبعة. وأخيرا، ينبغي إتاحة وقت كاف لإجراء المشاورات غير الرسمية.

٢٠ - **السيد يانييس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه من المهم تعزيز مشاركة جميع الوفود في عمل اللجنة حتى يمكن تحقيق نتائج متوازنة. إلا أنه للأسف، ان عددا من الوفود قد تم استبعادها من مداولات اللجنة بما فيه انتهاكا للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة . فقد تم عقد اجتماعات غير رسمية دون ترجمة شفوية، والإجراءات كانت أبعد ما تكون عن الشفافية واتخذت القرارات دون تشاور. وبالتالي، تفتقر نتائج عمل اللجنة إلى الشرعية. وقد حفلت أيضا العملية التي قادت إلى اعتماد نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ بالأخطاء. ولذلك، لا بد من اعتبار النتائج دون أساس قانوني، ولا يمكن أن يستفاد من المقترحات التي تحتويها كأساس لأي مفاوضات بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وقال أنه يأمل ألا تُثار المشاكل التي ألقِي الضوء عليها في الدورة الحالية للجمعية العامة. وأضاف بأن وفده مستعد، من جانبه، للعمل بشكل بناء مع الآخرين لضمان أن تؤدي مداولات اللجنة إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة.

٢١ - **السيد التل** (الأردن): أعرب عن أسفه لأن مشكلة تأخير إصدار الوثائق المزمنة لا تزال قائمة، بالرغم من النداءات المتكررة من أجل إنفاذ قاعدة الستة أسابيع. وينبغي أن يكون لدى الوفود الوقت لإيلاء المراعاة الواجبة للتقارير وللتشاور مع عواصمها ومع ذلك يطلب إليها أحيانا أن تتخذ إجراءً بشأن الوثائق في نفس اليوم الذي تلقتها فيه. فقد أضر عدم إعدادها ليس فقط بنوعية مداولات اللجنة فحسب، بل أيضا بالقرارات التي تتخذ في النهاية. وبالرغم من أن وفده لا يفضل تأجيل البنود كقاعدة عامة، إلا أنه يعتقد أنه ربما يكون من باب الحيطة إرجاء بعض المسائل الأقل إلحاحا بحيث تستطيع اللجنة أن تركز على البنود المحددة التوقيت. وبدلا عن اختلاق أعذار، ينبغي أن توسع الأمانة العامة مفهوم المساءلة ليشمل سلسلة تجهيز الوثائق.

٢٢ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن هناك كثيرا من البنود الهامة والمعقدة المدرجة في جدول أعمال الدورة الستين. وسيتعاون وفده تعاونا تاما مع الرئيس والمكتب بغرض إجراء مفاوضات فعالة وإكمال عمل اللجنة للجزء الرئيسي من الدورة في الوقت المناسب.

٢٣ - **الرئيس**: قال إنه يعتبر أن اللجنة تود الموافقة على برنامج العمل المقترح للأسبوع الأول من الدورة على أن

يكون مفهوما أن المكتب سيأخذ في الاعتبار الآراء المعرب عنها وإجراء التعديلات اللازمة.

٢٤ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/60/113 و A/60/387)

(ب) **صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين** (A/60/5/Add.5 و A/60/387)

٢٥ - **السيد كاباتوان** (رئيس لجنة عمليات مراجعة الحسابات بمجلس مراجعي الحسابات): عرض تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن صناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (A/60/5/Add.5) وقال إنه بالرغم من أن شكل الوثيقة المعروضة أمام اللجنة مشابه لشكل وثيقة تقرير السنة الماضية، إلا أن جهودا قد بذلت لتبسيطها. فخلال دورة عام ٢٠٠٤، أجرى كبير مراجعي الحسابات لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عمليتي مراجعة حسابات في المقر وست زيارات إلى المكاتب الميدانية. وقد اعتمد مجلس مراجعي الحسابات بشدة، خلال فترة مراجعاته، على عمل خدمات المراجعة الداخلية التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمفوضية. ومع ذلك، بالنظر إلى أن ٩,٥ فقط من وظائف المراجعين الخمس عشرة المنصوص عليها في مذكرة التفاهم ذات الصلة الموقعة بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب خدمات الرقابة الداخلية مستخدمة حاليا، فإن المجلس يقيم حاليا عمل تلك الدوائر. كما أنه ينتظر نتائج تحقيق يجريه مكتب المفتش العام في حالة غش مفترض كشف عنها فريق من أفرقته الميدانية.

٢٦ - وواصل قائلا إنه بالرغم من أن المجلس قد أبدى رأيا دون أي تحفظات بشأن البيانات المالية لعام ٢٠٠٤، إلا أن الوضع المالي للمفوضية لا يزال مدعاة للقلق. وأنهت المفوضية السنة بعجز ملحوظ، فالزيادة البالغة ٨ في المائة في النفقات لم تقابلها الموارد المناسبة وإن المبالغ الاحتياطية غير المخصصة في مستوى متدني قدره ٧٤ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال مسألة الالتزامات غير الممولة لاستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد دون حل. وتملك المفوضية ٢٦٢ مليون دولار من الالتزامات غير الممولة التي تثير قلقا خاصا بسبب اعتمادها على تبرعات ذات طابع متقلب. ولذلك، يتطلع المجلس إلى تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة عن تلك المسألة. ويوجز التقرير أيضا الصعوبات التي عانتها المفوضية للحصول على معلومات مالية دقيقة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تتعلق بالنفقات التي صرفها البرنامج لحساب المفوضية.

٢٧ - ويتناول الجزء ٤ من الفرع دال من الفصل الثاني من التقرير أنشطة إدارة الحماية الدولية. وبالرغم من أن الإدارة أوفت بولاياتها بطريقة سليمة، إلا أنه لا تزال هناك مساحة للتحسن في مجال تحديد الأولويات وإدارة المنشورات والمشورة القانونية والتدريب. وبالنظر إلى أن ٢٨ بلدا يستضيف ٦,٤ مليون شخص من الداخلين في نطاق اهتمام المفوضية لا تزال خارج نطاق الاتفاقية والبروتوكول، قد لا تكون الإدارة قد عالجت الثغرات الموجودة في نطاق الحماية بأكبر قدر من الفعالية كما كان يمكن أن تفعل. فضلا عن ذلك، فإن عدم وجود مسؤوليات محددة بوضوح وانعدام التنسيق في المقر يعني أن هناك ما قد يؤدي إلى عدم الاتساق في سياسة الحماية في المكاتب الميدانية. ولم يكمل ما يصل إلى ٣٠ في المائة من المتدربين، في برامج تعلم الحماية، تدريبهم لعدم تنسيقه ورصده على نحو كاف في الميدان.

٢٨ - وقد كان رد فعل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إزاء النتائج التي توصل إليها المجلس فوريا. فقد اضطلع المفوض السامي وفريقه بتنفيذ التوصيات وقد أكد تقريرهما المتعلق بالمتابعة حجم التدابير التي اتخذت.

٢٩ - ومضى قائلا، وهو يعرض تقرير المجلس عن تنفيذ توصياته المتعلقة بفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (A/60/113)، إنه لأول مرة يقدم تقرير موحد يشمل ١٥ منظمة يقدم عنها المجلس تقريرا كل سنتين إلى اللجنة. وينوي المجلس زيادة تبسيط عرض التقارير مستقبلا، من خلال، من جملة أمور، وضعها بطريقة تسهل القراءة بدرجة أكبر. وقد تناول التقرير التوصيات التي نفذت بالكامل وتلك التي يجرى تنفيذها والتي لم تنفذ وتلك التي تجاوزتها الأحداث. وقام التقرير بالتمييز بين التوصيات التي أقر المجلس أن تتخذ الإدارة إجراءات بشأنها وتلك التي لم يقر المجلس اتخاذ إجراء بشأنها بعد.

٣٠ - ووجه الانتباه إلى الجدول ٢ من التقرير الذي يبين أن المجموع الكلي للتوصيات قد ارتفع من ٢٠٨ خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٥٠٩ خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقد تم تنفيذ ٤٦ في المائة من التوصيات بالكامل إلا أن عدد التوصيات قيد التنفيذ قد انخفض إلى ٤٥ في المائة. ومع ذلك، قد تحتاج بعض التوصيات إلى قدر كبير من الوقت والموارد لتنفيذها. ويقدم الجدول ٣ من التقرير تحليلا مقارنا لمعدلات تنفيذ توصيات المجلس لفترتي السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ و ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وبالرغم من أن هناك مجالا للمزيد من التحسين، فإن الإدارة قد اتخذت، بشكل عام، خطوات لتحديد جداول زمنية لتنفيذ التوصيات، والكشف عن المسؤولين الذين ينبغي مساءلتهم وإنشاء آلية فعالة لتعزيز الرقابة على تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراجعة الحسابات.

٣١ - واسترسل قائلا إن التقرير تناول أيضا التعليقات المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الواردة في قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٦٤ ألف. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، أجرى المجلس استعراضا للإجراءات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إلا أن الوضع لا يزال غير واضح على الإطلاق وكان يمكن أن يتغير بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة. وقد أصدر المجلس رأيا يخلى فيه المسؤولية بشأن البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بسبب، من جملة أمور، أن حسابات السلف لم يتم تسويتها. وبالرغم من أن تسويات حساب السلف لعام ٢٠٠٤ قيد الإجراء الآن، إلا أن تسويات عامَي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ حتى أيار/مايو ٢٠٠٥ لم تكن قد بدأت بعد، مما كان سيكون له أثر ملحوظ على الأرصدة الافتتاحية لفترة السنتين الحالية. وقد كان من المستحيل تنفيذ التسويات مع دفتر الأستاذ العام بسبب أن هذه الوظيفة بالذات لا يضطلع بها في نظام التخطيط المؤسسي. بالإضافة إلى ذلك، لم تبدأ بعد تنقية البيانات لعام ٢٠٠٥.

٣٢ - وحتى أيار/مايو ٢٠٠٥، كانت ميزانيات المشاريع في نظام التخطيط المؤسسي قد تم تجاوزها بمبلغ ٤٠,٣ مليون دولار وبالرغم من أن وظيفة مراقبة الميزانية في النظام يمكن تجاوزها لتيسير إعادة جدولة الميزانية، إلا أن المجلس لم يتمكن من تبرير أي من النفقات الزائدة باستخدام وظيفة المراقبة هذه. وفي وقت مراجعة حسابات عملية المتابعة، كانت سياسة وضع أسعار سليمة لضمان استعادة التكلفة الكاملة لا تزال في مرحلة نظرية وكان العجز المقدر بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للسنة المالية لعام ٢٠٠٤ قد بلغ ١١,٣ مليون دولار، مما سيؤدي إلى تقليل احتياطيه التشغيلي إلى النصف تقريبا. وأخيرا، حتى أيار/مايو ٢٠٠٥ لم يكن المكتب قد عالج تماما توصية المجلس المتعلقة بوضع إطار مراقبة داخلية والتصديق المستقل له إثر تنفيذ نظام التخطيط المؤسسي الجديد.

٣٣ - وأخيرا، ختم قائلا إن المجلس قد لاحظ أن عجز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن تنفيذ التوصيات بالكامل لا يعزى لعدم اهتمام أو بذل جهد من جانبه. على عكس ذلك، يواجه المكتب مهمة التصدي لأوجه القصور بينما لا يزال يعمل في نطاق موارده الحالية المحدودة بوصفه كيانا ذاتيّ التمويل.

٣٤ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالنيابة): قال، في معرض تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذي الصلة (A/60/387) إن السبب الرئيسي وراء قلق اللجنة الاستشارية تكرر عجز ميزانية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبالرغم من مراعاتها للصعوبات التي تواجهها المفوضية، تتوقع اللجنة الاستشارية أن يعالج المجلس الأسباب الكامنة وراء العجز خلال استعراض المتابعة الذي يقوم به وأن يضع توصيات إدارية ملموسة في مجال مراجعة الحسابات لمساعدة المفوضية على تخفيض عجزها تدريجيا دون أن يؤثر ذلك سلبا على عملياتها.

٣٥ - وقد كُرِّس معظم تقرير اللجنة الاستشارية لتقرير المجلس عن تنفيذ توصياته. ويرى التقرير أن المجلس يستطيع أن يدخل المزيد من التحسينات على صيغة التقرير الموحد، عن طريق، من جملة أمور، وضعه بطريقة سهلة القراءة بدرجة أكبر. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقوم الكيانات الأخرى الخاضعة لمراجعة الحسابات بمحاكاة نوع الاستجابة الرسمية التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بما في ذلك إسناد مسؤوليات محددة للإدارات لتنفيذها. وهناك حاجة إلى إعداد تقرير شامل واحد عن التنفيذ. وينبغي أن يعمل المجلس كجهة تنسيق لإعداد تقرير من هذا القبيل وأن يدمج المعلومات التي تمده بها مختلف الإدارات مع إبداء تعليقاته وآرائه.

٣٦ - واختتم تقرير اللجنة الاستشارية بمناقشة موجزة لمسائل شاملة ودعا، بوجه خاص، إلى إصدار مدونة أخلاقيات رسمية وتنفيذها.

٣٧ - **السيدة تايلور روبرتس** (جامايكا): قالت متحدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لعمل هيئات الرقابة الداخلية والخارجية في الأمم المتحدة، التي ينبغي احترام استقلاليتها احتراما تاما. وتؤيد المجموعة عمل مجلس مراجعي الحسابات وترحب بتركيزه المستمر على جوانب الأداء مما يتيح للدول الأعضاء الفرصة لتقييم الأداء بموضوعية. وينبغي أن يستمر المجلس في تحقيق التوازن المناسب بين مراجعة الحسابات المالية ومراجعة الأداء وتزويد أصحاب المصلحة بمعلومات كافية بينما يواصل في الوقت نفسه جهوده المبذولة لتبسيط تقاريره. وفي هذا الصدد، ستواصل المجموعة الاستفادة من العمل الذي يؤديه مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومن نظم المراقبة الداخلية.

٣٨ - ومضت قائلة إن الجمعية العامة لديها الآن الفرصة للنظر في الصيغة الجديدة لتقارير التنفيذ التي وُحِّدت وفقا لقرارها ٢٤٩/٥٨ ألف. وينبغي أن تواصل الإدارة والمجلس تنقيح شكل التقرير الموحد مع العمل على زيادة تبسيطه حسب طلب الجمعية.

٣٩ - وأشارت المجموعة إلى معدل تنفيذ توصيات المجلس السابقة وما قامت به الإدارة والمجلس بشأن توصيات محددة. كما أشارت أيضا إلى الجهود التي تبذلها الإدارة لإسناد المسؤولية لمسؤولين معينين ووضع أطر زمنية لتنفيذ التوصيات وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٢/٥٩ باء. وستبدي المجموعة المزيد من التعليقات بشأن تلك الجهود في إطار البند ١٢٢ من جدول الأعمال ولكنها تحث الإدارة على بذل كل جهد ممكن لضمان التنفيذ الكامل لما تبقى من توصيات المجلس. وينبغي أن يكون هناك تمييز واضح بين مسؤوليات

الإدارة ودور المجلس، من أجل ضمان مواصلة المجلس تقييم استجابة الإدارة لنتائج الرقابة.

٤٠ - وتلاحظ المجموعة بقلق الحالة المالية المتردية التي تواجهها المفوضية وتود أن تعرب مجددا عن تأييدها التام لعمل المفوضية وعن الحاجة إلى تنفيذ توصيات المجلس بالكامل.

٤١ - وأفادت بأن المجموعة أحاطت علما بتقرير المجلس بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/60/5 (المجلد الخامس)) وستعود إلى بعض المسائل ذات الصلة في إطار نظر اللجنة في البند فيما بعد خلال الدورة. وستظل المجموعة قلقة، مع ذلك، إزاء التكلفة المتزايدة للمشروع نتيجة لعمليات التأخير في مرحلة التصميم وتحث الأمين العام على كفالة تنسيق أنشطة الشركات بشكل أفضل. وهي قلقة أيضا بشأن التباطؤ في إنشاء مجلس استشاري لتقديم المشورة للأمين العام بشأن النواحي المالية من المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٤٢ - **السيدة غالفيز** (المملكة المتحدة): أثنت في كلمتها باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنضمة (بلغاريا ورومانيا) والبلدين المرشحين للانضمام (تركيا وكرواتيا)، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود)، فضلا عن أوكرانيا، وأيسلندا، وجمهورية مولدوفا، على المجلس لنوعية وشمولية تقاريره، وبصورة خاصة صيغة التقرير المتماسكة المتضمن في الوثيقة A/60/113.

٤٣ - واستمرت تقول إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالتفاؤل بشأن عدد من التوصيات التي تم تنفيذها بالفعل، ويرحب بالزيادة الملحوظة في معدل التنفيذ. ويتعين على المجلس أن يقوم في التقارير القادمة بتقييم أكثر تفصيلا وضع التوصيات التي لم يتم تنفيذها بتحليل التوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراء فوريا غير أن الاتحاد الأوروبي يعبر عن قلقه بسبب تكرار عدد التوصيات في مختلف إدارات الأمانة العامة، مما يدل على الافتقار إلى الاتصال. وعند التعرف على الضعف في أحد المجالات فإنه ينبغي إصلاحه على نطاق الأمانة العامة كلها، ويجب اتخاذ إجراء علاجي عندما يبدو أن هناك فشل مستمر في تنفيذ التوصيات.

٤٤ - واستمرت تقول إن لوفدها شواغل أخرى. أولا، كان لمشاريع تكنولوجيا المعلومات الجديدة والمكلفة أثر عكسي على هشاشة الوضع المالي لبعض الوكالات الذي كان هشا في الأصل. وثانيا، نظرا للمشاكل المالية القديمة التي تواجه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبشكل خاص المشاكل ذات الصلة بالتأمين الصحي لنهاية الخدمة ونفقات ما بعد التقاعد، فإن الاتحاد الأوروبي يدعم توصيات المجلس ذات الصلة ويرى أنه ينبغي للأمم المتحدة زيادة الاشتراكات في ميزانيتها العادية لمكتب المفوضية السامية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩.

٤٥ - وثالثا، يحيط وفدها علما مع الاهتمام بملاحظات المجلس بشأن إدارة شؤون الموظفين، وبشكل خاص معالجة الغش، والتأكيد مجددا على أنه ينبغي تنفيذ قواعد التوظيف بصورة صارمة في الأمانة العامة والوكالات. وأخيرا، لا يزال عدم وجود تحسن في وضع مكتب الأمم المتحدة لإدارة المشاريع مصدرا للقلق، وبشكل خاص عند النظر في نداء العام الفائت لاتخاذ إجراء سريع.

٤٦ - **السيدة كنير** (كندا): أكدت، باسم أستراليا ونيوزيلندا، على أهمية دور المجلس في تحسين الإدارة، والشفافية والمساءلة على صعيد منظومة الأمم المتحدة من أن وفدها يثني على دور المجلس في تحسين نوعية التقارير، فإنه يأسف للتأخر البالغ في إصدار الوثائق، الذي منع العديد من الدول الأعضاء من استخدامها بشكل مناسب.

٤٧ - وترحب أستراليا وكندا ونيوزيلندا بتوصيات المجلس بشأن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبشكل خاص التوصيات التي تهدف إلى تحسين إدارتها. ويمكن الاستفادة من أفضل الممارسات في نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل تعزيز فعالية الإدارة ورحبت بالتدابير المقترحة لتحسين ممارسات المحاسبة وزيادة درجة المساءلة في الترتيبات المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بتحويل الأموال. وأحرزت المفوضية السامية تقدما في تنظيم وظائف المشاريع، وفي هذا السياق، ينبغي على المفوضة السامية أن تشير بوضوح إلى سلطات التوظيف الناشئة بالتبعية التي ترغب في ممارستها لاستخدام تلك الآلية للقيام في جملة أمور بتلبية الطلبات المتزايدة على الوظائف. ويشارك وفدها قلق اللجنة الاستشارية بشأن فقدان التشغيل الآلي للموارد البشرية والعمليات الإدارية.

٤٨ - وقد كان استعراض المجلس لتنفيذ توصياته المتصلة بفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أداة هامة لرصد تطور وتدعيم الممارسات الإدارية. وينبغي وفقا لذلك أن تكون التقارير القادمة أكثر وضوحا، وتتضمن، من جملة أمور أخرى، تحليلا منهجيا لتاثير توصيات المجلس على جميع الكيانات الخاضعة لمراجعة الحسابات، أما فيما يتعلق باليونيسيف، فإن وفدها يحيط علما بالملاحظات المتعلقة بتطبيق نهج العمليات الخاصة وتطبيق قواعد معينة، في النظام الإداري. وإذ يدرك وفدها أن المؤسسات بحاجة إلى ممارسة المرونة في معالجة احتياجاتها من الموظفين بكفاءة وفعالية، فإنه يؤكد على أنه ينبغي لهذه المرونة أن تقوم على الفهم المتبادل بين الدول الأعضاء بأنه سيتم تطبيق مبادئ وقواعد نظام موحد.

٤٩ - وقد أكدت القمة العالمية على أهمية استعراض هياكل الإدارة ومبادئها ومساءلتها الذي استهل في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد آن الأوان لتقييم نوعية وفعالية آليات الرقابة في الأمم المتحدة، وقدرتها على مراجعة الحسابات والقيمة التي تعطيها للأموال. وسيكون وفدها ممتنا للحصول على أية معلومات إضافية حول مركز الاستعراض وأي معلومات إضافية بشأن الخطط الرامية إلى زيادة تطويرها في ضوء نتائج القمة. ويحث الأمين العام للشروع في استعراض شامل لكفالة أن ترتيبات الإدارة والمساءلة وممارساتها وأساليبها تعكس احتياجات الأمم المتحدة الحالية والممارسة المؤسسية الجيدة.

٥٠ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفدها يؤيد البيانات التي أدلت بها ممثلة جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقد نتج النقاش الجاري بشأن الإدارة والمساءلة داخل الأمم المتحدة، جزئيا، عن انهيار عدد من الشركات، والذي أدى إلى إثارة قلق شديد بشأن استقلالية مراجعي الحسابات الخارجيين والتزام المحاسبين بالمعايير الأخلاقية. وقد كان مجلس مراجعي الحسابات مسؤولا، إلى حد ما، عن فتح باب المناقشة، لأنه اقترح أنه ينبغي للجنة الخامسة والإدارات ذات الصلة، النظر في زيادة الامتثال لهياكل الإدارة ومبادئها وفقا لأفضل الممارسات الدولية. وقد أكد المجلس في هذا السياق على التزامه بتوخي الحذر في تنفيذ ولايته بتشجيع تقديم بيانات مالية والكشف عنها بصورة منصفة.

٥١ - وقد اختارت الدول الأعضاء عمدا عدم تعريف مجال استعراض هياكل الإدارة ومبادئها ومساءلتها التي اضطلعت بها الإدارة، لأنهم لم يرغبوا في تحديدها بالجوانب التنظيمية والمالية للإدارة السليمة. وكان أيضا من الواضح أنه ليس هناك مخطط معين يمكن تطبيقه على المنظمة وأن عملية الاستعراض سوف يستغرق إتمامها بعض الوقت. غير أنه نظرا للاقتراحات الأخيرة الرامية إلى إصلاح الإدارة وهياكل الرقابة في الأمم المتحدة، فقد أصبح من الواضح أنه ليس هناك حاجة لحوار إضافي بين الدول الأعضاء والأمانة العامة بشأن الأهداف العامة واختصاصات عملية الاستعراض التي

يجب إكمالها بصورة سريعة وبأسلوب يفيد المنظمة في المجالين القصير والطويل.

٥٢ - وانتقلت إلى تقارير المجلس المعروضة على اللجنة حاليا فأشارت إلى أن عدد التوصيات ونسبة تنفيذها ازداد بشكل ملحوظ خلال فترات السنتين الثلاث الماضية. وبما أن المسؤولية الإدارية الرئيسية والمساءلة عن التنفيذ تقع على عاتق رؤساء الإدارات ومديري البرامج، فإنه ينبغي للأمانة العامة وغيرها من الوكالات الخاضعة لمراجعة الحسابات أن تعمل بنشاط على التنفيذ في الوقت المحدد للتوصيات ذات الصلة، وبشكل خاص تلك التي لم تنفذ بتاتا. أما فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فبالرغم من أن المكتب بذل جهودا حثيثة لمعالجة الشواغل التي اثارها المجلس، فلربما يحتاج المكتب إلى مزيد من الوقت وموارد إضافية لتنفيذ توصيات المجلس بصورة كاملة.

٥٣ - وتشعر جنوب أفريقيا بالتفاؤل نظرا لما بذلته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من جهود لتوسيع قاعدة المانحين وضمان عدم اضطرار المجلس لتغيير رأيه بشأن البيانات المالية. غير أن القلق لا يزال قائما حول وضع المفوضية المالي الهش لاعتمادها الشديد على التبرعات للاضطلاع بأنشطتها الأساسية. وينبغي للجمعية العامة زيادة مساهماتها من الميزانية العادية للمكتب للتصدي لهذا الوضع.

٥٤ - وأحاطت علما بالتوصيات الهادفة إلى تحسين الإدارة والإبلاغ الحاليين وإدارة الموارد البشرية، وتقييم الأداء، والتنسيق بين الوكالات، وإدارة الأصول وتسديد تكاليف الدعم، وإنجاز البرامج في المفوضية السامية، ورحبت بالخطوات التي تم اتخاذها بالفعل من قبل المجلس التنفيذي للقيام بتنفيذها. وبالرغم من أن المفوضية تعمل في بعض الأحيان في بيئة صعبة، وبالتالي تحتاج إلى درجة من المرونة، فيجب اتباع القواعد المالية والنظام الإداري للموظفين الخاصة بالأمم المتحدة، وبمعايير المحاسبة وما ينص عليه في دليل المفوضية السامية. ولذلك يتعين على المفوضية السامية أن تضمن تنفيذ توصيات المجلس بشكل كامل.

٥٥ - وتوفر تقارير هيئات الرقابة الخارجية للدول الأعضاء فرصة للتمعن في أداء المنظمة العام وباستخدام مواردها المالية، وشفافية مقرراتها والمدى الذي توصلت إليه في التصدي للمخاطر. ووفقا لذلك، يجب إتاحة وقت كاف للنظر في تلك التقارير لتمكين الدول الأعضاء من إيلائها ما تستحقه من اهتمام.

٥٦ - **السيدة وونغ كسينكسيا** (الصين): عبرت عن القلق إذ أنه بالرغم من ازدياد عدد توصيات المجلس في السنوات الأخيرة التي ارتفع عددها من ٢٠٨ توصية في عام ١٩٩٩ إلى ٥٠٩ توصيات عام ٢٠٠٣، لم يتم تنفيذ عدد كبير منها أو لا تزال قيد التنفيذ. وحيث أن لهذه التوصيات دور هام في ضمان إحراز التقدم، فإنه ينبغي مضاعفة الجهود لتنفيذها، وينبغي التعرف بوضوح على اسباب عدم التنفيذ في التقرير التالي.

٥٧ - وأعربت عن دهشتها إذ أنه بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ كان هناك ١٢٩ موظفا من المفوضية في وضع ما بين المهمات، وتساءلت عما إذا كان قد تم صرف رواتب كاملة لهم.

٥٨ - وقالت إنها تتطلع إلى الانتهاء من وضع مدونة الأخلاقيات لموظفي المشتريات التي لا تزال مدعاة قلق رئيسي للدول الأعضاء.

٥٩ - **السيد وو داي – يونغ** (جمهورية كوريا): قال إن وفده يعلق أهمية كبيرة على قضايا الرقابة ويرحب بزيادة عدد توصيات المجلس وفي نسبة تنفيذها. وينبغي للتقارير في المستقبل أن تركز بشكل أكبر على النواحي المتصلة بالنوعية وتحليل الآثار وحالات عدم الامتثال.

٦٠ - وبالرغم من أنه يرحب دمج التقارير في تقرير واحد، فمن الضروري توفير المزيد من الشفافية، وبشكل خاص فيما يتعلق بأسباب التأخر في تنفيذ توصيات المجلس. وقال إنه يشعر بالدهشة بسبب عدم وجود آليات لكشف الغش في العديد من الوكالات، ويتطلع إلى تحقيق تقدم مبكر في هذا السياق.

٦١ - **السيد ساها** (الرئيس بالنيابة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، مستجيبا للشواغل التي عبر عنها ممثل المملكة المتحدة بشأن عدم توفر تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن التقرير قدم في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وصدر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٦٢ - **السيد هيلمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده كان يأمل في أ ن يدلي ببيان رسمي في إطار البند ١٢١ من جدول الأعمال، غير أنه لم يكن هناك وقت كاف لإعداده. لهذا، يأمل بأن يظل باب النظر في البند مفتوحا كي يستطيع وفده الإدلاء ببيانه في أواخر الأسبوع.

٦٣ - **الرئيس**: اقترح أن يظل باب النظر في البند مفتوحا حتى صباح الغد.

٦٤ - **السيد هيلمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): طلب فترة ٤٨ ساعة بدلا من ٢٤ ساعة كي يقوم وفده بإعداد البيان.

٦٥ - **الرئيس**: قال إن المكتب سينظر في الطلب.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (A/60/34)

٦٦ - **السيد غوريتا** (رئيس وحدة التفتيش المشتركة): قال في تقديمه لتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠٠٤ وبرنامج العمل لعام ٢٠٠٥ (A/60/34) إنه تم دمج تقرير الوحدة وبرنامج العمل في وثيقة واحدة لإعطاء الدول صورة كاملة وجوهرية بشكل أكبر عن نشاطها.

٦٧ - وقال إن عام ٢٠٠٤ كان عاما بالغ الأهمية بالنسبة إلى إصلاح الوحدة. وكانت هناك تطورات مشجعة في عمليتي الإصلاح وغيرها من المجالات الهامة. وأبدت الدول الأعضاء بشكل خاص اهتماما أكبر في أنشطة الوحدة ودعمت الخطوات المتخذة لتحسين طرائق عمل الوحدة. واستمرت الوحدة من جانبها في بذل جهودها من أجل تحديد أفضل لوضعها الاستراتيجي وتحقيق استغلال أكمل لمزيتها النسبية بوصفها الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة. وأصدرت الوحدة ١٠ تقارير ومذكرة واحدة ورسالة سرية واحدة استخدمت في إعدادها وضعها الفريد للقيام بعملية تقييم ورقابة، بالإضافة إلى تقديم المشورة بشأن الإدارة على مستوى المنظومة كلها.

٦٨ - وتم إعداد برنامج عملها مع الأخذ بعين الاعتبار المواضيع ذات الأولوية بالنسبة للدول الأعضاء والمنظمات المشاركة. واعتبر موضوع الثغرات في الرقابة المالية ذو أهمية خاصة، ويأمل في أن يسهم التقرير في نقاشات اللجنة المقبلة بشأن الإصلاح الإداري.

٦٩ - واستمرت اللجنة في جهودها لكي تحسن الوكالات المشاركة عملية تنفيذ توصياتها. وقد بدأ النظام الجديد والمبسط للإبلاغ عن المتابعة يثمر وأصبح معدل تنفيذ التوصيات مشجعا. وتقوم اللجنة بتصنيف تلك المعلومات في جداول ستطلع اللجنة عليها في العام المقبل، وسعت إلى قياس توصياتها لتحدد مدى اثرها من حيث التوفير في التكلفة، أو المكاسب في الفعالية أو تحسين العمليات. وتقوم حاليا بتطوير الأدوات اللازمة تحقيقا لذلك.

٧٠ - وتدرك وحدة التفتيش الحاجة إلى تحسينات إضافية في أساليب عملها، ونوعية أهمية إسهامها في عملية الرقابة في منظومة الأمم المتحدة وتعتمد على اللجنة للاستمرار في تشجيعها وتوجيهها. وتقوم وحدة التفتيش المشتركة بتفحص أحكام البيان الختامي للقمة العالمية ٢٠٠٥ بعناية بهدف التعرف على المسائل ذات الصلة بعملها وإسهام الوحدة الممكن في المناقشات حول هذا الموضوع الهام في المستقبل.

٧١ - **السيدة غالفيز** (المملكة المتحدة): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنضمة (بلغاريا ورومانيا)، والبلدين المرشحين للانضمام (تركيا وكرواتيا)، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والدول المحتمل ترشيحها (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود)، فضلا عن أوكرانيا، وأيسلندا، وجمهورية مولودفا، فقالت إن قرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩ كان حدثا هاما في إطار تبسيط عمل الوحدة ورفع مستوى فعاليتها. وتشير إلى أن الوحدة لا تزال تنظر في إصلاح مناهج عملها الداخلية، وترحب بالجهود المبذولة، غير أنها ستكون مهتمة بالحصول على معلومات إضافية بشأن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

٧٢ - واستمرت تقول إن معظم تقارير الوحدة كانت على نطاق المنظومة أو مشتركة بين الوكالات، ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تسلم تقييم مناسب لأثرها. وقد لاقى التقرير عن الإدارة القائمة على النتائج ترحيبا مميزا. غير أن الجزء ذو العلاقة بالتقرير السنوي عن المتابعة وتنفيذ التوصيات يفتقر إلى المضمون. ونظرا للتكلفة التي ينطوي عليها الأمر، فإن الاتحاد الأوروبي يرحب بتقييم أكثر موضوعية في المستقبل لأثر تقارير الوحدة، بما في ذلك استجابة المنظمات العميلة وهيئاتها التنفيذية حول قيمة التوصيات بالنسبة لها. ولا يزال التقدم البطئ في قيام المنظمات المشاركة بتنفيذ التوصيات أمرا يبعث على القلق والاتحاد الأوروبي مهتم بالإجراءات التي تتخذها الوحدة لرصد ومتابعة هذه الحالات.

٧٣ - أما بشأن العلاقة مع هيئات الرقابة الأخرى، فإن التنسيق أداة أساسية في التعرف على مجالات العمل المشتركة، وتجنب الازدواجية وتوليد التفاعل، لذلك يوافق الاتحاد على الحاجة إلى تعديل شكل وتواتر اجتماعات التنسيق.

٧٤ - وقالت إنها تشكك فيما إذا كان من المفيد مناقشة برامج العمل لعام ٢٠٠٥ في الربع الأخير من السنة. وينبغي مناقشة العمل المقبل في موعد أبكر، وسيرحب الاتحاد بالاطلاع على أفكار جديدة لبرنامج عمل عام ٢٠٠٦. وسيرحب بشكل خاص بالحصول على مزيد من المعلومات بشأن الدراسة التي يتم إعدادها عن الثغرات في عملية الرقابة. ولديه أيضا شكوك حول الدراسة المقترحة الخاصة بتنفيذ توصيات تعود إلى عشر سنوات بشأن عمليات حفظ السلام، التي تغيرت طبيعتها وحجمها خلال العقد الماضي إلى درجة يعجز التعرف عليها. غير أنها تتطلع إلى الحصول على التقرير الإضافي عن اتفاقات البلد المضيف، والتقرير عن التأمين الصحي للموظفين بمنظومة الأمم المتحدة، نظرا لما يترتب على ذلك من آثار في الميزانية وتفاقم استحقاقات العناية الصحية لنهاية الخدمة التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات.

٧٥ - **السيدة تايلور روبرتس** (جامايكا): قالت متحدثة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أنها ترحب بالصيغة الموحدة كهيئة رقابة خارجية مستقلة وحيدة على نطاق المنظومة من أجل الأمم المتحدة. وأثنت على التحسينات التي أدخلتها الوحدة من حيث نوعية وأهمية تقاريرها التي تظهر بصورة خاصة في سلسلة التقارير عن الإدارة القائمة على النتائج، التي رحبت بها الوكالات المشاركة ولجنة البرنامج والتنسيق.

٧٦ - وترحب المجموعة بتضمين التقرير المعلومات عن التنفيذ ونتائج متابعة تنفيذ توصيات الوحدة وتدعم الجهود من أجل قياس أثرها على المنظمات المشاركة. وينبغي لوحدة التفتيش المشتركة، ومجلس مراقبي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يستمروا في السعي إلى تحقيق تعاون وتنسيق أكبر بينهما. وينبغي للدول المضيفة من جانبها أن تيسر إجراءات تجهيز تأشيرات الدخول لضمان عدم إعاقة المفتشين وموظفي الأمانة العامة في أداء مسؤولياتهم بشكل فعال.

٧٧ - **السيد إيوسيفوف** (الاتحاد الروسي): قال إن أحد البنود الرئيسية في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة هو تدعيم وتحسين مهام الرصد والرقابة في المنظمة. وتلعب الوحدة دورا خاصا في نظام الرصد بسبب وضعها الفريد لكونها الهيئة الوحيدة المستقلة الخارجية في الأمم المتحدة. ويرحب بالخطوات المحددة التي اتخذتها الوحدة مؤخرا لتعزيز توعية أهمية تقاريرها وتحسين التنسيق والتعاون مع مجلس مراقبي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد تم تيسير مهمة الوحدة بشكل كبير نتيجة للخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتعزيز سلطتها، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩. وأشار إلى الاستجابة الإيجابية لعدد من المؤسسات الدولية في منظومة الأمم المتحدة لأنشطة وحدة التفتيش المشتركة. غير أن إمكانيات الوحدة لم تستنفذ إطلاقا ويمكن أن تكون أكثر فعالية في المستقبل.

٧٨ - **السيد راملال** (ترينيداد وتوباغو): قال إنه بالرغم من جدول أعمالها المثقل وبالإضافة إلى مشكلة تكرار التأخر في إصدار الوثائق، فإنه على ثقة من أن اللجنة ستقوم بإتمام عملها بشرط أن تكون الدول الأعضاء مستعدة للمشاركة في حوار بناء.

٧٩ - وأشار بارتياح إلى عملية الإصلاح في وحدة التفتيش المشتركة التي تتوجت باتخاذ الجمعية العامة القرار ٢٦٧/٥٩، والتقييم الإيجابي لسلسة تقارير الوحدة عن الإدارة القائمة على النتائج من قبل لجنة التنسيق والتعاون، التي صادقت على الهيكل الذي يتخذ أساسا للمقارنة والذي اقترحته وحدة التفتيش المشتركة كوسيلة لقياس التقدم. وينبغي استخدام نفس نهج العمل الجماعي الذي استخدم في إنتاج تلك التقارير لتنفيذ برنامج عمل الوحدة لعام ٢٠٠٥، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة ضمان أفضل أنواع التقارير عن طريق إسناد مسؤولية جماعية مع تحقيق الخليط الصحيح للاستخدام الأفضل لموارد الوحدة المحدودة، وتشجيع اتباع نهج وتحقيق تأثير على نطاق المنظومة بأسرها ووضع معايير للإدارة، ومبدأ المساءلة.

٨٠ - ولم يتم مثلا تلقي التقرير الخاص بمنظمة الملكية الفكرية العالمية بصورة جيدة من جانب العديد من الدول الأعضاء، إلا أنه كان يمكن أن يؤدي إلى تحقيق وفورات كبيرة. وتظهر مثل هذه التقارير أنه إلى جانب قدرة الوحدة على إعداد أدلة عن أفضل الممارسات، فإنه باستطاعتها إعداد تقارير ذات جودة عالية على شكل تقارير مراجعة الحسابات، وهكذا تبرهن على ميزاتها النسبية المضاعفة.

٨١ - ومن أجل دعم هذه التطورات الإيجابية، ينبغي للدول الأعضاء أن توفر للوحدة مفتشين يتمتعون بمؤهلات وكفاءات عالية، وأن تدعم التآزر والعلاقات المؤسسية بين هيئات الأمم المتحدة للرقابة بهدف رفع مستوى المساءلة واستخدام الموارد إلى أقصى حد. وختم بقوله إنه يتطلع لتلقي معلومات من الوحدة بشأن تنفيذ توصياتها، التي كانت نقطة الضعف في إجراءات الرقابة، وأكثرها في المنظمات المشاركة.

٨٢ - **السيد يو داي – يونغ** (جمهورية كوريا): قال إن التقرير الموحد يوفر للدول الأعضاء صورة أكثر شمولية لأنشطة الوحدة. ويأمل وفده بأن المناقشة المتعمقة بين الدول الأعضاء بشأن أساليب عمل الوحدة وسبب وجودها سيؤدي إلى تحسين عملها في الأشهر المقبلة.

٨٣ - ويوافق وفده على أنه ينبغي مناقشة برنامج عمل سنة ما في نهاية السنة التي تسبقها، وأنه ينبغي للجنة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار عند الترتيب للمناقشات المتصلة بذلك.

٨٤ - وقال إنه بالرغم من أن الوحدة اصدرت ١٩ تقريرا خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ فإن المعلومات بشأن تنفيذ توصياتها لم تكن كافية للتمكن من قياس اثر تلك التوصيات. لذلك فإن وفده يرحب باعتزام الوحدة استخدام مؤشرات كمية ونوعية للنجاح من أجل قياس أثر التوصيات على المنظمات المشاركة. وينبغي توفير نفس جداول المعلومات والإحصائيات والمعلومات الأخرى عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة المستخدمة في هيئات الرقابة الأخرى، مثل مجلس مراقبي الحسابات.

٨٥ - ويشير وفده بارتياح إلى التنسيق بين وحدة التفتيش المشتركة، ومجلس مراقبي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن إعداد تقارير معينة للتعرف على مجالات الاهتمام المشتركة، ولتجنب احتمال الازدواجية أو التداخل. ويشير ايضا بامتنان إلى اتخاذ قرارات بشأن وضع خطة عمل موحدة للرقابة لكل سنتين، وتنسيق أنشطة التدريب واحتمال إدخال تحسينات على آليات الإبلاغ الخاصة بتوصيات الرقابة. ويتفق مع وحدة التفتيش المشتركة بأن الآليات ومهام هيئات الرقابة هدف مشترك يتمثل في ضمان استخدام موارد المنظمة بفعالية وكفاءة.

٨٦ - واختتم كلمته مشيرا إلى برنامج عمل عام ٢٠٠٥ قائلا إن مسألة الثغرات في الرقابة تتعلق بشكل مباشر بإصلاح عملية الرقابة. وسوف يرحب وفده بالحصول على معلومات إضافية من رئيس الوحدة بشأن التقدم المحرز في العمل على استعراض هيئات الرقابة القائمة.

٨٧ - **السيد بيرتي أوليفا** (كوبا): بدأ كلمته بالثناء على العمل الذي قامت به الوحدة وعلى الأثر الإيجابي لعملية الإصلاح الجارية. وأشار بارتياح إلى نسبة التنفيذ العالية لتوصياتها من قبل المنظمات التي تتبع نظاما موحدا ويوافق على أن جميع هيئات الرقابة تشترك في أهداف عامة لضمان استخدام الموارد بالشكل الأكثر كفاءة وفعالية. وينبغي للوحدة أن تستمر في حوارها مع هيئات الرقابة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٨٨ - وقال إن حالات التأخير التي تواجهها وحدة التفتيش المشتركة وأمانتها العامة في الحصول على تأشيرات دخول لأعضائها للقيام بزياراتهم الرسمية أمر يؤسف له للغاية. وتعيق هذه المشاكل أعمال التحقيق التي تقوم بها الوحدة وتؤثر على مداولات اللجنة نفسها. ومما يبعث على الأسى قيام بعض الدول المضيفة بوضع مثل هذه العقبات في طريق عمل الأمم المتحدة. وقد حدثت ممارسات مماثلة لكيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، وناشد الدول المصيفة ضمان إتمام إجراءات تأشيرات الدخول بسرعة لكي يتمكن المفتشون من الوصول بسرعة إلى جميع مكاتب المنظمات المشاركة.

٨٩ - **السيدة شاه** (الولايات المتحدة الأمريكية): طلبت أن يظل باب النظر في البند مفتوحا لكي يتمكن وفدها من التعليق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة في مرحلة لاحقة.

٩٠ - **السيد غوريتا** (رئيس لجنة وحدة التفتيش المشتركة): شكر الوفود على بياناتهم المشجعة بشأن التقدم الذي تم إحرازه. ولقد استمع بعناية إلى الانتقادات التي أعرب عنها، وسوف يسره توفير معلومات إضافية خلال الاجتماعات غير الرسمية.

٩١ - **الرئيس:** قال إن باب النظر في البند سيظل مفتوحا كما طُلب ذلك، غير أنه ذكر الأعضاء بضرورة احترامهم الموعد النهائي الذي اتفقت عليه اللجنة لإنجاز أعمالها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.